

السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي (*)

أحمد قرّان الزهراني (**)

كلية الاتصال والإعلام، جامعة الملك عبد العزيز - جدة.

إن العلاقة الجدلية التي تربط السلطة السياسية والفكرية والاجتماعية بوسائل الإعلام هي علاقة تحكمها المصالح المتبادلة بين هذه الأطراف وبين وسائل الإعلام في الدول الديمقراطية، بينما تحكم تلك العلاقة التوجهات السياسية والفكرية والاجتماعية للدول غير الديمقراطية والتي لا تزال تسيطر على وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولكي نكشف جوانب هذه العلاقة فإن علينا أن نسلط الضوء في البدء على البناء السياسي والمفاهيم النظرية للسياسة وأنظمة الحكم والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، ومن ثم العلاقة التي تربط وسائل الإعلام بالسلطة السياسية.

إن الأفكار السياسية دائماً ما ترتبط بالأحداث الاجتماعية وفق سياقات زمانية ومكانية، وأنساق اجتماعية واقتصادية، حيث لم تتبلور الدولة قديماً بالشكل الذي هي عليه حالياً، وقد تبلورت الأفكار السياسية الحديثة وفق متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت في مسار الفكر السياسي وأحدثت تغيرات جوهرية في الحياة العامة والبنى الاجتماعية، وبالتالي وصلت فكرة الدولة القديمة إلى ما هي عليه الآن من شكل ومفهوم وتنظيم، فأصبحت الدولة ذات مفهوم سلطوي لا يمكن قيامها من دون سلطة حاکمة تستطيع إدارة الدولة وبسط نفوذها على مساحتها الجغرافية بشكل كامل.

أولاً: خصائص السلطة

يمكن تحديد خصائص السلطة في ما يلي:

- سلطة الدولة هي سلطة أصيلة غير مشتقة ولا مفوضة بل مستقلة.
- سلطة الدولة هي سلطة عامة وعليا.

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر بالعنوان نفسه عن مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، في شباط/فبراير ٢٠١٥.

(**) البريد الإلكتروني: qurran@hotmail.com.

- سلطة الدولة هي سلطة منفردة: حيث تنفرد بوضع القواعد والقوانين كافة في الدولة بهدف تحقيق المصلحة العامة.
- سلطة الدولة هي سلطة محتكرة: حيث تحتكر السلطة السياسية القوة العسكرية والمادية وغيرها.
- سلطة الدولة هي سلطة مؤسساتية^(١).

لقد تنوعت أنظمة الحكم عبر التاريخ تحت مسميات عديدة ومختلفة، لكن الغالب فيها كانت السلطة المطلقة للقيصر أو الإمبراطور أو الملك، كما تعددت المسميات في التاريخ الإسلامي، فمن خلافة راشدة إلى إمارة إلى سلطنة إلى ملكية وجمهورية، ولكل من هذه المسميات أنظمتها وقوانينها، كما أن لكل من هذه الأنظمة طريقته في اختيار ولي الأمر أو الأمير أو الملك أو السلطان أو الرئيس.

١ - التنشئة السياسية

تعد التنشئة السياسية جزءاً من التنشئة الاجتماعية العامة، بحيث ذهب بعض المفكرين إلى أنها تبدأ مع الإنسان منذ مراحل التعليم الأولى وفق توجهات كل مجتمع، حيث يتعلم الفرد أنماط السلوك السياسي للمحافظة على المكتسبات السياسية للنظام القائم، والتي تفضي بالتالي إلى المشاركة السياسية، والتي هي حق من حقوق الفرد كما هي حق من حقوق الحاكم، وتعني السلوك والأنشطة التي يمارسها أعضاء المجتمع بهدف اختيار ممثليهم في الحكومات والهيئات السياسية، والمساهمة في صنع السياسات، والتأثير في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها^(٢).

٢ - المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية تقود إلى الإصلاح السياسي الذي يعتبر من المفاهيم الحديثة، حيث بدأ استخدام هذا المصطلح في ظل انتشار مبدأ الديمقراطية ورغبة المجتمعات في تطوير آليات الحكم. ويشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى أنه العملية التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمع سياسياً، أو قطاعات منه بحيث يتواءم مع التطورات والتغيرات المستمرة^(٣). كما تشير

(١) عصام علي الدبس، النظم السياسية: الكتاب الأول: أسس التنظيم السياسي (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٣٤.

(٢) ثروت مكي، الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥)، ص ٦٥.

(٣) رباب عبد الرحمن هاشم، الإعلام والإصلاح السياسي في مصر (القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠٠١)، ص ٢٠.

المفاهيم النظرية إلى أن الإصلاح السياسي يقود عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي والتحول إلى المشاركة السياسية وممارسة السلطة وفق بنية سياسية جماعية^(٤).

وهذا المفهوم هو ما ينقص الأنظمة العربية التي تنتهج أنماطاً جامدة من الحكم، حيث اتجهت إلى تعزيز الإجراءات الأمنية وتضييق هامش الحريات وعدم الاهتمام بحقوق الإنسان، وقد أدى ذلك إلى غياب الإرادة السياسية في التغيير، وهذا يعني الفشل السياسي والاقتصادي والثقافي العربي، وبالتالي فإن عملية الإصلاح السياسي ستصبح حتمية في المراحل القادمة، ولن تستطيع النظم العربية الجامدة الاستمرارية في ذات النمط من السياسة والحكم، وستسعى الشعوب العربية إلى المشاركة في العملية السياسية وتحسين الأداء المجتمعي العام^(٥).

إن على الأنظمة العربية أن تبدأ مرحلة جديدة من عملية الإصلاح في مفاصل الدولة كافة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث تتمثل مؤشرات الإصلاح السياسي في الوطن العربي والتي تتعلق بالتحول الديمقراطي بما يلي:

**إن على الأنظمة العربية أن
تبدأ مرحلة جديدة من عملية
الإصلاح في مفاصل الدولة
كافة سياسياً واقتصادياً
واجتماعياً.**

أ - وجود دستور يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم.

ب - استقلال المؤسسات التشريعية والهيئات القضائية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

ج - حرية وسائل الإعلام.

د - الشفافية والرقابة والمحاسبة.

هـ - احترام حقوق الإنسان.

و - فعالية النظام السياسي وترشيد السلطة^(٦).

٣ - الديمقراطية مفهوماً وثقافة

إن الديمقراطية كآلية والديمقراطية كثقافة تعزز فكرة تداول السلطة، فعبء الأولى تتحول الديمقراطية إلى وسيلة، وبواسطة الثانية تغدو سيرورة، وإذا كانت الديمقراطية آلية إجرائية لإدراك شيء ما وتنفيذه، فإن الديمقراطية كثقافة عملية ذهنية، ومحرك لإنتاج الأفكار والمفاهيم التي تؤدي إلى أن يصبح المجتمع في حركة دائمة، ينتج الديمقراطية والأيدولوجيا، ومفاهيم

(٤) عيسى عبد الباقي، الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٣.

(٥) ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٣٧٠.

(٦) السيد يسين، «قياس الديمقراطية العربية: تجربة مرصد الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية»، في: مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية: وقائع ورشة عمل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٥٤.

الحرية والعدل والمساواة، والقوانين المنظمة للحياة، مما ينتج منه حياة مدنية يقودها الشعب، تحت إدارة النظام الحاكم^(٧).

ولا يمكن تطبيق الديمقراطية الجادة من دون أن تكون هناك انتخابات تتسم بالحرية والشفافية، فمن خلال الانتخابات يمكن توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان، وتأسيس ثقافة السياسة الديمقراطية، واستقلال المجتمع المدني عن الدولة^(٨).

إن نصيب البلدان العربية الحديثة من فكرة الديمقراطية يكاد يكون ضئيلاً مقارنة بالدول الغربية، حيث قدمت نموذجاً للدولة القهرية المتعالية للمجتمع، والمتحكم في كل تفاصيل الحياة الفردية والجماعية في المجتمع العربي، حتى أصبح عصياً على أن يستقل بذاته في ظل غياب الدستور، وبالتالي استباححت الأنظمة العربية أبسط المبادئ المنبثقة من حقوق الإنسان، وهي مبادئ العدالة الاجتماعية^(٩).

ونظراً إلى الركود السياسي الذي عانتها البلدان العربية عبر عقود من الزمن فإن التدرج في الإصلاح السياسي وإنشاء منظمات المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية وزيادة مساحة حرية الرأي والتعبير، هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى دولة ديمقراطية تتيح للشعوب المشاركة في صناعة القرار السياسي، والمساهمة في البناء الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

٤ - الحرية مفهومها وتطبيقاتها

ولا يمكن تطبيق فكرة الديمقراطية بعيداً من الحرية السياسية، حيث يرى مونتسكيو أن الحرية السياسية هي أصل الحريات وشرط تحققها، وأن انعدامها يعني انعدام ممارسة الحريات بكل أشكالها الفكرية والعقدية والتملك، وهي لا توجد ولا تطبق إلا في الأنظمة المعتدلة، ويرى أن الحرية لا تتأتى إلا من خلال ما تسمح به القوانين والأنظمة السائدة، وإلا ستعرض الحريات إلى الانتهاك والضرر^(١٠).

إن الحرية تعني جملة ما يتمتع به الأفراد في الدولة الحديثة من حقوق مدنية وسياسية، وهي حقوق تكفلها التشريعات والأنظمة والقوانين، والفرد في هذه الحالة لا يحقق ذاته إلا

(٧) أمحمد مالكي [وآخرون]، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٧٥.

(٨) عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ص ١٧٠.

(٩) مالكي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٤.

(١٠) مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ١١٠ - ١١١.

في إطار الدولة، لأن الدولة هي من عليها حماية أمن الفرد والمجتمع، وحماية ملكيته وحرية الشخصية^(١١).

إن الوطن العربي ليس معزولاً عن الأسباب والمؤثرات المحلية والدولية التي جعلت حكوماته تتخلى عن بعض سيطرتها على الإعلام، وهو ما أعطى مساحة من حرية التعبير عبر وسائل الإعلام، حيث هناك مدخلان نظريان لتناول قضية حرية الإعلام: الأول، تقاني يركز على المتغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية، التي أحدثت نقلة نوعية من خلال انتشار الأقمار الصناعية وشبكات الإعلام التي أدت إلى أن تسائر الحكومات العربية هذه التغيرات من دون تعديل جذري في السياسات والتشريعات الإعلامية التي تتحكم في أنشطة الإعلام؛ أما المدخل الثاني، فيتمثل بالمدخل المجتمعي حيث يأخذ في الحسبان المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية المحلية والدولية، إضافة إلى ضغوط القوى الدولية على الحكومات العربية للتغيير من سياستها التي تحد من حرية الرأي والإعلام^(١٢).

إن الحرية الإعلامية عنصر مهم من عناصر الديمقراطية وتطبيقاتها، وهي السبيل إلى العدل والمساواة وحرية الرأي والتعبير، ولا يمكن بالتالي تطبيق الديمقراطية وممارسة الحرية بكل أشكالها بعيداً من حقوق الإنسان وتطبيقاتها، ذلك أن مفهوم حقوق الإنسان يشكل أبعداً إنسانية أخرى غير البعد السياسي الذي كانت ترتبط به بصورة مباشرة. فحيث إن الإنسان كائن اجتماعي يعيش في إطار نظام حكم له فلسفته الاجتماعية والسياسية، والتي تحدد في إطارها الحقوق والواجبات، فإن من حقه أن يتمتع بهذه الحقوق والواجبات التي ضمنها له التشريعات السماوية والقوانين والأنظمة العالمية، وهي حقوق مدنية ودينية وثقافية واجتماعية وسياسية، معنية بالحرريات الشخصية في كل جوانبها.

لقد تضمنت الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تمت الموافقة عليه بقرار الجمعية العامة رقم (٢١٧) أ - ٣ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر (١٩٤٨)، أن الكرامة الفطرية، والحقوق المتساوية لكل أعضاء الأسرة الإنسانية هي أساس الحرية، والعدالة، والسلام العالمي، وأن الدول الأعضاء قد تعهدت بأن تعمل مع الأمم المتحدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقييد والعمل بها، وجاءت مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتغطي سائر العناصر التي تحفظ كرامة الإنسان وحرية.

كما إن من ضمن وسائل تطبيق الديمقراطية فكرة المجتمع المدني والتي تعود إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع

(١١) عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٢١.

(١٢) عواطف عبد الرحمن، «حرية الإعلام العربي: التحديات والبدائل»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر العلمي الدولي الرابع بعنوان «الإعلام بين الحرية والمسؤولية» الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٨، ص ١ - ٢.

داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأولى... ثم بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابقاً على الدولة، وقادراً على تنظيم نفسه خارج الدولة، ومصدر شرعية الدولة ورقبها^(١٣).

٥ - الإعلام في خدمة السياسة

يرتبط حق الاتصال بالحق الكامل للفرد والجماعات في التعبير عن آرائهم، والحصول على المعلومات التي تؤثر في حياتهم اليومية، وفي الحق في التأثير في القيادات السياسية والاجتماعية بما يخدم المصالح العامة والمشاركة^(١٤).

وتؤدي وسائل الإعلام دوراً هاماً في خدمة السياسة، وذلك لتأكيد شرعية الحكومات أو لدعم قوى وتأمين مصالح جماعات مختلفة سواء اقتصادية أو سياسية أو دينية أو اجتماعية، ويختلف دور الصحافة من دولة إلى أخرى، حسب مستوى الحرية وديمقراطية الدولة وباختلاف سياسة الأنظمة الحاكمة في تلك الدول، واختلاف أوضاعها ومكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تتمتع به من حرية واستقلالية وما تسعى إليه من تحقيق لأهدافها وغاياتها^(١٥).

ثانياً: العلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي

توصف العلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي بأنها علاقة تأثير متبادل، لكن حجم التأثير يختلف بين الطرفين وفق طبيعة العلاقة بينهما، ووفق شكل النظام السياسي ودرجة الديمقراطية التي يتمتع بها، ودرجة الحرية السياسية التي يتمتع بها الإعلام في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، ودرجة استجابة النظام السياسي لملاحظات وآراء وسائل الإعلام تجاه القضايا، وتجاه الأداء الحكومي لتلك القضايا^(١٦).

وتُعد العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية علاقة وثيقة ومهمة، متوافقة ومختلفة، يتأثر ويؤثر كلا النظامين في الآخر، ولعل تحليل تلك العلاقة يطرح النماذج التفسيرية التالية:

(١٣) عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٤٢.

(١٤) راسم محمد الجمل، الاتصال والإعلام في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٢٧.

(١٥) هيفاء أحمد المعشي، «دور الصحافة اليمنية في التنمية السياسية»، (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٠١.

(١٦) عادل عبد الغفار، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩)، ص ١١٦.

- نموذج علاقة العداء: ويمثل هذا النموذج حالة العداء والخصومة بين النظامين، حيث إن الإعلاميين يرون أنهم لا يمكن أن يعيشوا تحت سيطرة السياسيين، وبالتالي يراقبونهم حتى لا يسيئوا استخدام السلطة، ومن هنا تبدأ عملية الخصومة.

- نموذج التبادل الاجتماعي: وهذا النموذج يصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين على أنها علاقة اجتماعية، تسعى إلى خدمة أهداف كل من النظامين.

- نموذج الاعتماد والتكيف: وهذا النموذج يقدم النظامان في إطاره مضموناً معتمداً على التعاون والعلاقة المتبادلة رغم اختلاف الأهداف بينهما.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور العملية السياسية من دون العملية الإعلامية؛ فالعلاقة بين النظامين في أي مجتمع هي علاقة جوهرية.

- نموذج «العلاقة ذات الأبعاد الثلاثة» وهو نموذج جاكسون - بيك وكروس: وهذا النموذج يصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين والجمهور، ويرى أن الإعلاميين هم أكثر تحراً في هذه العلاقة لأن الجمهور والسياسيين يعتمدون على وسائل الاتصال للاحتفاظ بقوتهم^(١٧).

والإعلام السياسي يؤدي دوراً في تدعيم المشاركة السياسية، وتعزيز مفاهيمها و«لذلك يبرز دوره في غرس ما يسمى بثقافة المشاركة التي تُعد إحدى سمات المجتمعات المتقدمة، والتي يؤمن فيها الفرد بذاته وأهميته وقيمة اشتراكه مع الآخرين في صنع القرار السياسي لخدمة مجتمعه»، وهي أيضاً تؤثر بشكل كبير في تشكيل الوعي بالعملية السياسية^(١٨).

١ - الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية

لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور العملية السياسية من دون العملية الإعلامية؛ فالعلاقة بين النظامين في أي مجتمع هي علاقة جوهرية، لا يمكن أن يستغني نظام عن النظام الآخر، إذ إن كلاً من النظامين يتأثر ويؤثر في الآخر، وفق المعطيات الاجتماعية والسياسية، فوسائل الإعلام غالباً تكون أداة مساعدة للعمل السياسي، والنظام السياسي يكون مصدراً مهماً من مصادر وسائل الإعلام، وليس بمقدور أي نظام سياسي أداء دوره بعيداً من وسائل الإعلام^(١٩)، حيث

(١٧) بسبوني إبراهيم حمادة، الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٢)، ص ١٠٥ - ١٠٨.

(١٨) غادة موسى صقر، «العلاقة بين التعرض للصحافة المطبوعة ومشاركة المرأة السياسية في الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠٠٥»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر «الإعلام وتحديث المجتمعات العربية»، الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٦، ص ٨٤٢.

(١٩) كمال الدين جعفر عباس، الاتصال السياسي (بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص ٤١، وكمال المنوفي، نظريات النظم السياسية (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥)، ص ١٤٧.

تخدم وسائل الإعلام النظام السياسي بطرق مختلفة، بشكل مباشر وغير مباشر، كما تساعد وسائل الإعلام الحكومات في تكوين رأي عام حول قضية من القضايا، وتسعى من خلال ما تقدمه من معلومات إلى توحيد الناس خلف الحكومة^(٢٠).

وتزود وسائل الإعلام الجمهور إضافة إلى المعلومات السياسية، بمعلومات ثقافية عامة، تشكل رافداً للمعرفة بالحياة والسياسة والعالم المحيط به، وتزيد معارفه، وتدله على المبادئ والقيم الإنسانية، وكيف يحقق طموحاته وأهدافه، وكيف يتعامل مع المجتمع والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تدور في بيئته^(٢١). كما تقوم وسائل الإعلام بخدمة الأنظمة السياسية بطرق مختلفة، وتستخدم السياسة الخارجية للدول وسائل الإعلام كمعاون لإيصال رسالتها بفعالية كبيرة.

وتؤثر وسائل الإعلام في إدراك الفرد للسياسة وتصوره لها من حيث قبول أو رفض النظام السياسي، وتسعى إلى تحقيق التأييد للنظام السياسي واستقراره، كذلك تقوم بوضع حاجات الأفراد والجماعات أمام صانعي القرارات، وتشارك النظام السياسي في طرح الأفكار. وتختلف وسائل الإعلام باختلاف النظم السياسية القائمة؛ ففي النظم الليبرالية تعبر وسائل الإعلام عن الآراء المتنافسة، وتتيح للفرد حرية التعبير والتأييد أو المعارضة، وتسمح بتدفق المعلومات، وتقوم وسائل الإعلام بمراقبة عمل السلطة، أما في النظم الشمولية فتحتر الدولة وسائل الإعلام وتسيطر عليها، وتسعى إلى رقابة مضامينها وبرامجها، وتستخدمها لإضفاء الشرعية على النظام السياسي، وفي الدول النامية تتعدد أنظمة وسائل الإعلام، ومدى ارتباطها بالنظام السياسي من نظام إلى آخر حسب توجهات النظام وشكله، إلا أن الأنظمة السياسية في الدول النامية تستخدم وسائل الإعلام بشكل عام كأداة للمساعدة في تحقيق وحدة المجتمع وتقوية نفوذ الدولة^(٢٢).

وتمثل وسائل الإعلام بمختلف أنواعها أهمية حيوية في حياة الإنسان المعاصر، حيث يستقي منها الكثير من المعارف والمهارات والأخبار والأحداث الجارية.

كما تؤدي وسائل الإعلام عدة وظائف أخرى لعل من أهمها:

- الوظيفة السياسية، وتمثل بإعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية، بحيث تصبح جزءاً من العملية السياسية.
- الوظيفة التعليمية، من خلال عرض الأفكار والآراء ومناقشتها.
- الوظيفة المعلوماتية.
- الوظيفة الثقافية.

(٢٠) Brian McNair, *An Introduction to Political Communication*, 3rd ed. (London: Routledge, 2003).

(٢١) Robert Hassan, *Media, Politics and the Network Society* (New York: Open University Press, 2004).

(٢٢) مكي، الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، ص ١٢٧ - ١٢٩.

- الوظيفة الاقتصادية.

- الوظيفة التاريخية^(٢٣).

٢ - وسائل الإعلام والمجتمع

إن العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع هي علاقة تكامل وتأثر وتأثير، فكما أن لوسائل الإعلام وظائف اجتماعية تقوم بها لخدمة المجتمع، فإن المجتمع يقوم بالتأثير في وسائل الإعلام، من خلال دعمها والتفاعل مع ما تطرحه من أفكار وآراء ومضامين سياسية واجتماعية وثقافية.

ارتبطت الصحافة، منذ بداية صدورها، بالسلطة السياسية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً، وكانت تحكم هذا الارتباط الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تحكمه قوة ونفوذ السلطة السياسية من جانب، واستقلالية وقوة الصحافة من جانب آخر، ورغم ما شاب هذا الارتباط من شد وجذب إلا أن السلطة السياسية استخدمت الصحافة كأداة رئيسية في ترويج مشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوصول إلى الجمهور بكل شرائحه واتجاهاته. كما تعاملت الصحافة مع النظم السياسية على أنها مصدر مهم للحصول على الأخبار السياسية والاقتصادية التي تنبأها الحكومات، سعياً إلى كسب ثقة القارئ وبالتالي سرعة الانتشار وقوة التأثير في المجتمع.

وقد حاولت السلطة السياسية إخضاع الصحافة لها والسيطرة عليها، إلا أن النظم السياسية التي تتبنى الديمقراطية والحرية الإعلامية لم تستطع حكوماتها أن تفرض سيطرتها على الصحافة، بينما استطاعت الحكومات غير الديمقراطية السيطرة على الصحافة وتوجيهها حسب رؤية الحكومة، وفرض إرادة السلطة على الصحافة في عدم الخروج عن المسار الذي رسمته الحكومة، وبالتالي التأثير في توجهات القراء وترتيب أولويات القضايا لديهم والتي تنبأها الحكومات وتسعى إلى تبنيها من قبل الجمهور.

ثالثاً: الأنظمة السياسية العربية والإعلام

تحرص الحكومات العربية بشكل كبير على فرض سيطرتها على وسائل الإعلام، رغبة في اكتمال سيطرتها على سائر الأنظمة الاجتماعية، حيث استطاعت الأنظمة العربية تسخير وسائل الإعلام لدعم نفوذها السياسي والأيديولوجي والترويج لأفكارها ومواقفها، والتأثير في القرارات التي تخدم سياستها في الحكم^(٢٤).

(٢٣) محمد حسام الدين إسماعيل، المسؤولية الاجتماعية للصحافة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص ٦٥.

(٢٤) عواطف عبد الرحمن، قضايا التنمية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧).

إن وسائل الإعلام وبما تمتلكه من أدوات مؤثرة تقوم في قضية المشاركة السياسية بمجموعة من الأدوار، من أهمها أنها تؤدي دوراً أساسياً في التنشئة السياسية من خلال عملها على تعديل الاتجاهات وتغييرها ومشاركتها في تكوين القيم، وأنها مصدر مهم يستقي منه الأفراد معلوماتهم السياسية، إضافة إلى أنها قنوات اتصال بين النخب السياسية والجمهور، وتساعد الأفراد على إدراك الموضوعات السياسية الهامة وتعمل على زيادة وعيهم السياسي، ذلك أن الصحافة جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية، من خلال نشر آراء ومصالح القوى والتيارات المختلفة^(٢٥).

رابعاً: الإعلام والسلطة السياسية في السعودية

لقد قسّم وليم روف الصحافة العربية وفق علاقتها بالأنظمة السياسية إلى صحافة ولاء وتعبئة وتعددية. والصحافة في السعودية ليست مستقلة عن سلطة الحكومة منذ تأسيسها، وهي بالتالي تندرج تحت صحافة الولاء المطلق للنظام الحاكم، حيث مرت بثلاث مراحل منذ نشأة الدولة السعودية الحديثة، وهي مرحلة صحافة الأفراد، ثم مرحلة دمج بعض الصحف ببعضها الآخر، ثم مرحلة صحافة المؤسسات.

ولكل مرحلة من هذه المراحل خصوصيتها وظروفها السياسية والاقتصادية، حيث عانت صحافة الأفراد مالياً وفنياً، ما دفع بالمسؤولين إلى تبني فكرة دمج بعض الصحف ببعض في محاولة لرفع مستواها الاقتصادي والفني، وقد دعمتها الحكومة مالياً حتى تتمكن من أداء مهمتها، لكنها كانت تعاني أيضاً مادياً وفنياً، وهو ما أدى إلى إنشاء مؤسسات صحفية ذات أهداف اقتصادية ربحية، فأنشئت المؤسسات الصحفية، وهي مؤسسات ليست تابعة للحكومة بشكل مباشر ولكنها ليست مستقلة في ما تطرحه من قضايا.

فمن جانب تعود مرجعية الصحف إلى مؤسسات إعلامية اقتصادية مستقلة، تهدف إلى الانتشار والتأثير والكسب المالي والاقتصادي، والمشاركة المجتمعية، ومن جانب آخر تخضع مرجعيتها الفكرية والسياسية إلى التوجهات الحكومية، حيث لا تستطيع الصحافة السعودية النشر في قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية لا تتفق مع توجهات الحكومة، وهي بذلك تحدد مسار اتجاهات القراء نحو القضايا المنشورة، وعلى الرغم من الانفتاح الإعلامي الكبير الذي حدث خلال السنوات الأخيرة المتمثل بالقنوات الفضائية الحكومية والخاصة، ومساحة الحرية التي تتمتع بها تلك القنوات، وما تقدمه وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي للجمهور من مساحة لحرية الطرح والمشاركة في تناول القضايا العامة. إلا أن الصحافة السعودية ما زالت تنتهج الأسلوب ذاته في التبعية لتوجهات الحكومة في كل القضايا، وعدم مقدرتها على خلق مساحات للحرية للحديث في الشأن السياسي الذي لا يتفق مع رؤية الحكومة السعودية، وهو ما

(٢٥) جمال عبد العظيم أحمد، «دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي: دراسة ميدانية»، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، السنة ٢، العدد ١ (٢٠٠٠)، ص ١٦٢.

يدعو إلى التساؤل عن رؤية قراء الصحف السعودية حول اعتمادهم عليها في معرفتهم بالقضايا السياسية، ومدى ثقتهم في الصحافة السعودية في ما تطرحه من قضايا، ومدى رضاهم عن

**إن السلطة السياسية في
الوطن العربي وعلى مختلف
نماذج الحكم فيها ما زالت
تسيطر على وسائل الإعلام
بكل أشكالها.**

الصحافة السعودية في ظل تبنيها لتوجيهات ورؤى الحكومة، وفي ظل الانفتاح الإعلامي الكبير ووجود منافذ إعلامية لا تخضع للرقابة أو لتوجيهات الحكومة، ولذا كانت هذه الدراسة (التعرض للصحافة السعودية اليومية وعلاقته بترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي) لمعرفة مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية في معرفته بالقضايا السياسية، ومدى ترتيب أولويات القضايا السياسية

الداخلية والخارجية من قبل الصحافة السعودية للجمهور السعودي. ولقد أثبتت هذه الدراسة ضيق مساحة حرية الرأي، وسلبية النظرة لدى المتلقي لأغلب القضايا السياسية التي تطرح في الصحافة السعودية.

إن السلطة السياسية في الوطن العربي وعلى مختلف نماذج الحكم فيها ما زالت تسيطر على وسائل الإعلام بكل أشكالها، حتى إن وسائل الإعلام الخاصة التي يؤدي رأس المال دوراً كبيراً في توجهاتها ما زالت تخضع بشكل كبير لتوجهات السلطات السياسية □